الحوكمة الاقتصادية

المفاهيم والسياسات

د/ خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز المشعل

ملخص البحث:

في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم في العقدين الماضيين بدأ الاهتمام الملحوظ بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية على حد سواء ؛ لذا يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة ومبادئها وأهدافها ، ودورها في تفادي الأزمات والانهيارات المالية أو التقليل من حدتها على الاقتصاد ، بالإضافة إلى معرفة دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي.

ومن أجل تحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث بعد المقدمة يتناول المبحث الأول مفهوم الحوكمة وتطورها وإبعادها. فيما يمثل المبحث الثاني استعراضاً موجزاً لأهم الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. أما المبحث الثالث فيركز على دور الحوكمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . في حين يعرض المبحث الرابع أهم النتائج والتوصيات.

Economic governance: concepts and policies

Abstract:

After the economic and financial crisis's that hit the world in the past two decades, governance has become a subject of great concern in many developed and developing countries and international organizations alike. This research aims to shed light on the concept of corporate governance, principles and objectives and its role in preventing crises and financial collapses, or reduce the severity of the economy, as well as to know the role and importance of governance in the economic stability of the system at the local level and international level.

To achieve this aim, this research is divided into four parts, the first part deals with the concept of governance and its principles. second part gives a brief overview of the most important financial and economic crises in the world. The third part focuses on the role of governance in achieving economic stability. important results and recommendations are reported in the fourth part.

مقدمة :

بدأ الاهتمام الملحوظ بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينيات من القرن العشرين، مروراً بفضيحة شركة " انرون " . هذا إلى جانب ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية خلال سنة ٢٠٠٢ ، وما يشهده العالم حالياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالحوكمة ، ففي الوقت الذي ينسج فيه خبراء الاقتصاد والسياسة تفسيرات مفصلة عن أسباب الأزمة المالية الحالية، من المهم التوقف عند الدور الحيوي الذي لعبته الحوكمة في هذه الأزمة - أو بالأحرى غياب هذه الحوكمة- فمن الواضح أن هناك تقصيراً شديداً في ممارسات الحوكمة، والتي يتوقف تحسينها على المعايير الأخلاقية بقدر ما يتوقف على القوانين والتنظيمات، حيث أثارت الأزمة المالية العالمية الراهنة بالقطع مسألة الحوكمة وما تعلق بها من شفافية وإفصاح ، وتحولت الشفافية إلى كلمة السر للانطلاق من الأزمة إلى الحل، ورغم وجود مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الكبرى إلا أنها غير مطبقة بالشكل المناسب، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في بنوك عالمية، مثل (ميرل لنش) و(ليمان برادرز) ، وهو الأمر الذي يتطلب الركون لأخلاقيات العمل والامتثال لمبادئ ومعايير الحوكمة.

ومما يؤكد على أهمية هذا التوجه ما قامت به اللجنة المانحة لجائزة نوبل في الاقتصاد حيث منحت الجائزة للعام ٢٠٠٩ م مناصفة بين الأمريكيين أوليفر وليامسون و إلينور أوستروم عن أعمالهما والتي عنيت بالحوكمة الاقتصادية [١] .

وبوجه عام ؛ فقد أثبتت تداعيات الأزمة المالية العالمية للعالم أن غياب الحوكمة قد تؤثر سلباً على الإنجازات الاقتصادية ، وهذا يدل على وجود علاقة متبادلة بين الحوكمة واستقرار النظام الاقتصادي وسلامته.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة ، وبيان مبادئها وأهدافها ودورها في تفادي الأزمات والانهيارات المالية ، أو التقليل من حدتها على الاقتصاد، وإيضاح أن الالتزام بالحوكمة قد يجنب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الآثار البالغة للأزمات المالية ، بالإضافة إلى معرفة دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي .

منهجية البحث :

تقوم هذه الدراسة أساساً على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على الحوكمة الاقتصادية بمفهومها الحديث ، دراسة الأدبيات التي تبحث في أهميتها وأهم ملامحها ، ومحاولة معرفة أثر تطبيقها ــ على أرض الواقع وبصورة جيدة ــ في استقرار النظام الاقتصادي وفي تخفيف أثار الأزمات الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف هذا البحث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث ، وهي كما يلي :

المبحث الأول : مفهوم الحوكمة و تطورها وأبعادها .

المبحث الثاني : استعراض للأزمات المالية والاقتصادية العالمية .

المبحث الثالث : دور الحوكمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الرابع : الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : مفهوم الحوكمة و تطورها وأبعادها .

١/١ تعريف الحوكمة :

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "Corporate governance" أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي:" **الأسلوب الرشيد لممارسة سلطات الإدارة** " [٢] .

وهناك عدة تعريفات للحوكمة قدمتها مؤسسات دولية مختصة نلخصها في الآتي:

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)الحوكمة على أنها ": نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشارين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة " [٣] .
- كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية(IIF) على أنها ":النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "[٤] .
- وقد عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الحوكمة على أنها:"مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم ، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول "[٥]
- وهناك تعريف عام للحوكمة بأنها الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وإعمال القانون [٦] .

وبالتالي ؛ فإنه لا يوجد اتفاق موحد حول مصطلح حوكمة ، ومن خلال هذه

التعريفات يتبين لنا أن الحوكمة هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء من داخل أي منظمة وخارجها، كما يشمل هذا النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها بما يحقق مصالح الأطراف المختلفة.

٢/١ التطور التاريخي لقوانين وأنظمة الحوكمة :

إن التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك، وظهور الشركات المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان ، ويبدو أن كثيراً من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية و الحوكمة كانت موجودة ولكن لم تلق الاهتمام الكافي، وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم، برز مفهوم الحوكمة، وعلى أثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية ، وكنتيجة للتحريات الكثيرة ؛ فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات غير المشروعة، وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، الأمر الذي أسفر عنه ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام ١٩٧٧م في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات [٧] .

وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية، وفي عام١٩٨٥م ، وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست لجنة تريدوي (Treadway Commission) وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها في عام ١٩٨٧م ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة؛ للتدقيق، ولتحقيق مراجعة داخلية تكون أكثر موضوعية، بشكل يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية [٨] .

وبعد ذلك وعلى أثر الفضائح المالية التي هزّت الشركات في بريطانيا خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك من جهة وبين الشركات من جهة أخرى، وساد القلق على الاستثمارات، وترتب على ذلك قيام بورصة لندن بتشكيل لجنة كادبري عام ١٩٩١م، وتحديد وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك لمنع حدوث الخسائر الكبيرة في الشركات.

وفي عام ١٩٩٥ تم صدور تقرير قرين بيري The Green-bury Report في المملكة المتحدة والذي أضاف عدداً من المبادئ حول مكافآت الأعضاء التنفيذيين [٩] .

وفي عام ١٩٩٩م قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبالتعاون مع البنك الدولي واتفقا على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها، حيث يوجد إجماع دولي على أن حوكمة الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل .

وفي نفس العام تم إصدار تقرير هامبل The Hampel Report والذي يعيد صياغة إطار الحوكمة في المملكة المتحدة [١٠] .

وبفعل الأزمات المالية التي اجتاحت الشركات العملاقة عام٢٠٠٢م ، وقد تمَّ تشخيص أسباب هذا الانهيار والتي منها العبث والغش والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية والتضليل، وتدني أخلاق إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية "آرثر أندرسون، برايس ووتر هاوس " ؛ ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى [١١] ، وصدر قانون ساربين- اوكسلي Sarbanes–Oxley Act في الولايات المتحدة والذي يركز على حماية المستثمرين من خلال تفعيل المراجعة والمساءلة القانونية [١٢] .

وكذلك في العام ٢٠٠٢م أصدر المجلس الأوروبي توصيات مفادها أنه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق إذا كان هناك أية علاقة مالية، أو تجاوز أو توظيف أو أية علاقات أخرى والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بأن مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، بالإضافة إلى بعض التوصيات المفصلة [١٣] .

وفي عام ٢٠٠٣م تم صدور تقرير هيقز The Higgs report والذي يتحدث عن دور وفعالية أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين ، وفي نفس العام أصدر معهد التمويل الدولي (IIF) مبادئ الحوكمة للدول النامية .

وفي عام ٢٠٠٤م تمت مراجعة مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وكما تم تبني تلك المبادئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نفس العام [١٤] .

كما أصدرت المجموعة التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية تقارير بشان حوكمة الشركات في الدول الأعضاء، وأهم ما أكدت عليه التقارير تشكيل لجنة التدقيق، وتحول بعض الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث طبق الاتحاد الأوروبي معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٠٥م ، مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي كما أن، هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق [١٥] .

وامتد هذا الاهتمام إلى كثير من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم ، ففي المملكة العربية السعودية تمَّ إصدار لائحة حوكمة الشركات في المملكة عام ٢٠٠٦م [١٦] .

ومن خلال هذه النظرة التاريخية يتضح لنا أن تطور الحوكمة ــ في الغالب ــ يأتي كعلاج للأزمات التي تحدث ؛ وبالتالي فإننا إذا تمكنا من إيجاد حوكمة قوية، واستطعنا تطبيقها بشكل فاعل ، فإننا سنحصل على اقتصادات أكثر استقراراً أو على الأقل سوف نخفف من حدة الأزمات التي من الممكن حدوثها .

٣/١ أهمية الحوكمة :

جاء مفهوم حوكمة الشركات واهتمام المؤسسات الدولية به بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض الشركات، مثل : فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي، وشركة أنرون ، والأزمات المالية في شرق أسيا وروسيا . ومع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعو إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة على الشركات ، كما تدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم؛ خشية تكرار ما حدث من انهيارات عديدة لكبرى الشركات في العالم ، كما أصبح موضوع الحوكمة مهمًا أيضًا للشركات نفسها ؛ لأن عدم تطبيق أسسها وقواعدها سيؤدي إلى تهديد وجودها من خلال عدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

وحيث يقول (مارتن شتايندل)مدير البرامج في لجنة الخدمات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي " أن الحوكمة الجيدة ستحمي بعض الشركات من أن تكون جزءاً من الأزمة الراهنة " [١٧] .

٤/١ أهداف الحوكمة [١٨] :

تهدف الحوكمة الاقتصادية بوجه عام إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية، وزيادة قيمتها.

- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية، وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها .
- العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال؛ لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

و من أهداف الحوكمة أيضاً إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي [١٩] .

٥/١ محددات الحوكمة:

إن التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على مجموعتين من المحددات : محددات داخلية و أخرى خارجية.

أ -المحددات الداخلية:

تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين ثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي : الجمعية العمومية، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة [20] .

ب - المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي [21] :

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل : قوانين سوق المال والشركات ، وتنظيم المنافسة ، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع مواثيق شرف للعاملين في السوق مثل : المراجعين والمحاسبين والمحامين ، والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

٦/١ مبادئ الحوكمة:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) في عام ١٩٩٩م خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات، وتعتمد هذه المبادئ على الجوانب التالية:

- **الحفاظ على حقوق كل المساهمين :** من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم ، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- **التعامل بنفس القدر من المساواة مع جميع المتعاملين :** من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع المتعالمين مع المنشأة، ومن ثم ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالمنشأة :** من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينصُّ عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق ، وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين...إلخ.

- **الإفصاح والشفافية :** يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة ، ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات، وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء

مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وفيما يتعلق بطريقة الإفصاح فإنها تعتبر طريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح ، كما أنها تتم في وقت مناسب دون أي تأخير ، وبأقل تكلفة ممكنة.

– **مسئوليات مجلس الإدارة** : يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الإستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم ، ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية ، حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار، ويشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية [٢٢] .

١/٧/١ أقسام الحوكمة :

يمكننا من خلال التحليل لمفهوم الحوكمة والاستقراء لأبعادها تقسيم الحوكمة بعدة اعتبارات :

١/٧/١ باعتبار طبيعة الملكية :

١/١/٧/١ حوكمة القطاع العام :

ونعني بهذا النوع من الحوكمة مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم وتوجه أداء مؤسسات ومرافق القطاع العام ، وقد يمارس هذا الدور من الحوكمة القطاع العام نفسه، من خلال المؤسسات التي توجدها الدولة لأداء هذه المهمة كالأجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة أو كالهيئات والتنظمات التي تعنى بتطوير أداء الدوائر الحكومية ومراقبة أدائها أو القوانين التي تسنها الجهات التشريعية في البلد لهذا الغرض .

وقد تقوم بهذا الدور جهات ومنظمات خارجية لها شرعية دولية ، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة وغيرها ، وقد تشرف وتتدخل هذه المنظمات في بعض الأعمال المحلية كالصحة والتعليم و الانتخابات والرياضة والتلوث وغيرها .

وقد يمارس هذا الدور من قبل المواطنين على القطاع العام ؛ وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب والصحافة والإعلام وغيرها .

وحتى يقوم المواطنون بهذا الدور يتطلب ذلك من الدولة عدة أمور من أهمها توسيع مجال الحريات في الحوار والتعبير، ومنح الحقوق العامة و تفعيل الديمقراطية ؛ إذن الحوكمة تفترض ديمقراطيّة من نوع جديد أطلق عليها الاقتصاديّون: الديمقراطيّة التشاركية Democratic

participative. وقد لاقى هذا المصطلح انتشاراً وشهرةً عالميّة ، ترافقت مع تلك الهالة التي أحيطت بالحوكمة ، حيث تفترض الديمقراطيّة التشاركية مزيداً من مساهمة المواطن في أخذ القرار أي أنّ مراكز القرار والسلطة السياسية منها والاقتصاديّة تنفتح شيئا فشيئا على المواطن وتشركه سواء داخل المؤسّسة أو في مجالات أوسع[٢٣] .

٢/١/٧/١ حوكمة القطاع الخاص :

وهذا النوع هو الذي تنصب عليه أكثر الكتابات والاهتمامات الأدبية ، وهو النوع الأكثر استقراراً في أذهان الكتاب والمهتمين ، وقد زاد الاهتمام بهذا النوع خصوصاً بعد فصل الإدارة عن الملكية في الشركات فلا بد من وجود الرقابة والتوجيه لتلك الإدارة ؛ حتى تسير المنشآت إلى تحقيق الأهداف المنشودة ، وهذه الرقابة والتوجيه لا نستطيع الحصول عليها إلا مع وجود حوكمة جيدة وفاعلة .

وفي هذا الإطار تظهر لنا العديد من المنظمات التي تعمل على تحقيق الحوكمة في هذا القطاع ، مثل : الغرف التجارية والصناعية ، النقابات المهنية ، و هيئة السوق المالية ، البنوك المركزية وغيرها .

٢/٧/١ بالاعتبار الإقليمي أو الدولي :

وفي هذا الصدد يمكننا تقسيم الحوكمة إلى نوعين : حوكمة على المستوى الدولي ، وحوكمة على المستوى الوطني.

١/٢/٧/١ الحوكمة على المستوى الدولي :

مع تراجع دور الدّولة وبروز دور المنظمات الدولية والاقتصاد العالمي وتداخل المصالح الاقتصاديّة وهيمنة الطابع التجاري ، برزت أطر وطرق جديدة للتعامل منها ما هو محلّي ومنها ما هو دولي ؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور منظمات وهيئات تمارس أدواراً ومهاماً على المستوى العالمي .

ونعني بالحوكمة على المستوى الدولي ما تقوم به مجموعة من الدول على المستوى العالمي من سن قوانين ، وإنشاء منظمات تهدف إلى تحقيق أهداف تهم العالم ككل ، أو تسعى للحد من مخاطر تهدد العالم ككل ، وهذه القوانين والمنظمات تعمل على رفع الأداء الدولي ، ومراقبة ومتابعة الدول والعمل على منح الحقوق لجميع من يعيش على هذا الكوكب في شتى جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والتعليمية والرياضية والفنية وغيرها .

ومن الأمثلة على المنظمات التي تقوم بدور الحوكمة على الدول و العالم ككل الأمم المتّحدة، ومجلس الأمن ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة

الأمم المتحدة للتربيـــة والعلـــوم والثقافـــة (الـــيونسكو) والإتحاد الدولي لكرة القـــدم (الفيفـــا) ،وبنـــك المعـــاملات الدوليـــة (BRI)ومنظّمة التجارة العالميّة ومنظّمـــة التعاون والتنمية الاقتـــصاديّة (OCDE) ، والمنظّمات الإنسانيّة مثل الصليب الأحمر وأطباء دون حدود ،الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية ،منظمة الصحة العالمية ، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية و أنظمـــة بازل البنكيـــة ١و٢ ، والممثّلـــين عـــن المجتمع المدني مثل : المنظّمـــات غيـــر الحكوميّة كالـــصندوق العـــالمي للطبيعـــة والسلام الأخضر ومنظّمات حقوق الإنسان ، منظّمة العفو الدوليّة.

٢/٢/٧/١ الحوكمة على المستوى الوطني :

وهو تطبيق الحوكمة على مستوى الدولة والوطن الواحد ، وهذا النوع أكثـــر فاعلية وإلزامية ؛ لأنه يستمد سلطته مـــن الدولة ويأخذ الصفة الإلزامية من القانون .

وعلى هذا تظهر لنا العديـــد مـــن المؤسسات من أهمها : الغرف التجاريـــة والصناعية ، النقابات المهنيـــة ، و هيئـــة السوق المالية ، البنك المركزي ، الجهـــاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والـــصحف والمجلات وغيرها.

٣/٧/١ الحوكمة باعتبار طبيعة النشاط :

كما يمكن تقسيم الحوكمة باعتبار النـــشاط الاقتصادي إلى قسمين رئيسين:

- حوكمة القطاع المالي .
- حوكمـــة القطـــاع التجـــاري والصناعي .

ولكل قسم المنظمات والهيئات التي تهـــتم بتطبيق الحوكمة فيه على غرار ما فصلنا في الأقسام السابقة .

المبحث الثاني : استعراض للأزمات المالية والاقتصادية العالمية .

١/٢الأزمات الاقتصادية و المالية العالمية :

عنـــد الحـــديث عـــن الأزمـــات الاقتصادية يجب التفريـــق بـــين القطـــاع الحقيقي والقطاع المالي، فالقطاع الحقيقـــي هو قطاع السلع والخدمات سواءاً من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل التجـــاري، وهذه هي مكونات ما يسمى بالناتج المحلي ، وأما القطاع المالي فهو يشمل المصارف وأسواق النقد و أســـواق الأوراق الماليـــة (كالسندات والأسهم).

وبناءً على ذلك يفرق الاقتصاديون من حيث التحليل والسياسات الاقتـــصادية المطروحـــة بـــين الكـــساد الاقتـــصادي (Recession) الذي يصيب الناتج المحلي ، والأزمة الماليـــة (Financial crisis) التي تصيب القطاع المالي ، وكـــل مـــن القطاعيين الحقيقي والمالي يـــؤثر علـــى

الأخر وإن اختلفت درجة ومدى التأثير[٢٤]

٢/٢ نبذة تاريخية عن بعض الأزمات العالمية :

لقد حدثت العديد من الأزمات الاقتصادية في أماكن متفرقة من العالم ، من أهمها أزمة المضاربة على سوق الورود في هولندا سنة ١٦٧٣م ، مروراً بأزمة المضاربة على الشركات في الهند عام ١٧٧٠م، وأزمة سكك الحديد في أوروبا عام ١٨٤٧م، وأزمة البنوك في فرنسا١٨٨٢م والتي تكررت عام ١٩٠٧م وصولاً إلى أزمة ١٩٢٩م (والتي عرفت بالكساد العظيم) نتيجة المضاربة على أسهم الشركات والبنوك وانتهت بكوارث لم ينسها التاريخ منها الحرب العالمية الثانية، والتي تلتها الأزمات النفطية ١٩٧٣ - ١٩٧٩م، وأزمة الديون (البولندية، المكسيكية، الأرجنتينية والكندية)، وأزمة انهيار الأسواق المالية العالمية بانهيار بورصة لندن في عام ١٩٨٧م، وأزمة اليابان عام ١٩٩٠م والأزمة الأسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا عام ١٩٩٧م ، وحدوث أزمة مالية في روسيا عام١٩٩٨م حيث تخلفت عن سداد الديون ، وكذلك ما حدث في البرازيل عام ٩٩م ، ثم أزمة البورصة لقيم الانترنت أو ما يسمى بفقاعة الانترنت عام ٢٠٠٠م ،وأزمة الأرجنتين ٢٠٠٢م وكذلك أزمة شرق آسيا وانهيار عملاتها في تايلاند وتايوان ٢٠٠٣م .

وبعد ذلك نجد كبريات الشركات نفسها أمام إعصار عالمي بدأ ينكشف مع أزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٧م، التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨م ، والتي لا زالت إلى اليوم تنخر النظام الاقتصادي العالمي.

المبحث الثالث : دور الحوكمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

١/٣ الأزمات وضعف الرقابة :

غني عن القول إن من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية هو غياب حوكمة الشركات ، وهذا الغياب أدى إلى ظهور شركات لا تلتزم بمبادئ الحوكمة والتي من أهمها الشفافية والمصداقية ، ولم تجد هذه الشركات ــ وبالأخص المؤسسات المالية ــ من يلزمها على تطبيق الحوكمة ويراقبها في ذلك ، وبالتالي ظهرت قوائم مالية مضللة ولا تمثل الواقع ، كما أنه مع ضعف نظم الرقابة الداخلية على المدراء التنفيذيين ، وانخفاض مستوى الحوكمة زادت نسبة المخاطرة بدرجة كبيرة في العديد من الشركات ؛ الأمر الذي جعلها مؤهلة للسقوط مع أدنى هزة اقتصادية ، أضف إلى ذلك عدم الالتزام بالمعايير

الدولية ومنها معايير بازل ٢ من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

كل هذه الأمور كان من الممكن تلافيها لو وجدت المنظمات الساعية لتحقيق الحوكمة والتي تعمل على متابعة تنفيذها بصورة سليمة ، كما أن وجود حوكمة جيدة كان كفيلاً بتجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، من جراء تدعيم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

٢/٣ الحوكمة في القطاع المالي:

سبق وذكرنا تفريق الاقتصاديين بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي، وبناءً على ذلك يفرق الاقتصاديون بين الهبوط الاقتصادي الذي يصيب الناتج المحلي ، والأزمة المالية التي تصيب القطاع المالي.

الأمر الذي يترتب عليه الاختلاف في آثر الأزمات في كل قطاع عن الأخر، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الأزمات المالية أشد وطأةً وأكثر ضرراً من تلك التي تنشأ من القطاع الحقيقي .

لقد قدم صندوق النقد الدولي دراسةً حول أثر الأزمات المصرفية على الناتج الحقيقي على مدى سبع سنوات بعد الأزمة ، وشملت الدراسة ٨٨ أزمة مصرفية في ٦٦ دولة من الدول المتقدمة والنامية ، وكانت النتيجة أن الأزمات المصرفية تؤدي إلى فقدان الناتج المحلي – في المتوسط – ١٠% من طاقته الإنتاجية مقارنة مع الاتجاه العام للناتج قبل الأزمة ، وتعد هذه الخسارة خسارة دائمة لا يستردها الاقتصاد عادةً[٢٥] . و يظهر في الشكل التالي أثر الأزمات المصرفية على الناتج المحلي لبعض الدول .

التغير في الناتج المحلي مقارنة بالاتجاه العام تبعاً للأزمات المصرفة

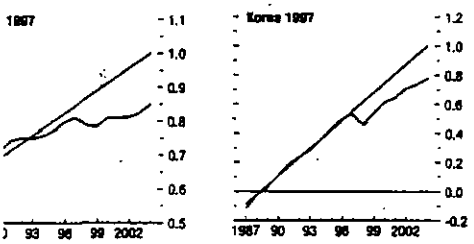

الخط الأحمر يمثل الاتجاه العام للناتج المحلي قبل الأزمة ، والأزرق يمثل الأداء الفعلي ،والعمود الرصاصي يشير إلى وقت وقوع الأزمة المصرفية.

المصدر : IMF: *World Economic Outlook*, 10.2009, Figure 4.1, p. 122

هذا الأمر يدل على أننا ينبغي أن نركز ونهتم بالحوكمة في القطاع المالي

بمقدار أكبر من اهتمامنا من الحوكمة في القطاع الحقيقي ؛ وذلك لأن الأثر أكبر، ولأن معدلات التطور والنمو في الأسواق المالية أكبر منها في الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الرقابة والمتابعة .

١/٢/٣ أهمية الحوكمة في القطاع المالي :

تظهر أهمية الحوكمة في القطاع المالي إجمالاً من خلال النقاط التالية [26] :

- تمثل الحوكمة السليمة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المالية ، الأمر الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والمالي .
- تعتبر الحوكمة نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمؤسسات المالية .

٢/٢/٣ أهداف الحوكمة في القطاع المالي :

تهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف ، والتي يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي :

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
- تحقيق الحماية لأموال المودعين.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي والمحاسبي للشركات .
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال والعمليات داخل المؤسسات المالية .
- الحد من استغلال السلطات لتحقيق المصالح الشخصية .

٣/٢/٣ الحوكمة والجهاز المصرفي:

ويعتبر النظام أو الجهاز المصرفي أحد أهم الأجزاء في النظام المالي، وإن استقرار هذا الأخير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي [٢٧] .

ولذلك تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص. حيث تقوم الحوكمة في الجهاز المصرفي بما يلي:

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي :** ويتضمن نقطتين أساسيتين هما :
  - تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم

تعثرها حمايـة للنظـام المصرفي والنظام المالي ككل.

- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصـول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

- **ضـمان كفـاءة عمـل الجهـاز المصرفي** : وذلك من خلال:
  - فحـص الحـسابات والمـستندات الخاصـة بالبنوك ؛ للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر.
  - تقييم العمليـات الداخليـة بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافـق عمليات البنوك مع الأطر العامـة للقـوانين الموضوعة.
  - تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قـدرتها علـى الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنـشطة الاقتـصادية والمؤسـسات الحيويـة والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخـاص تـدبير تمويلها بالكامل.

- **حماية المودعين**: ويكون ذلك عن طريق تدخل الـسلطات الرقابيـة لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسـبة ؛ لتفـادي المخـاطر المحتملة التي قد تتعـرض لهـا الأموال .

٤/٢/٣ دور البنك المركزي فـي تعزيـز الحوكمة في المصارف :

تعتمد الدول بشكل كبير علـى البنـك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي على البنوك ، ولهذا فإن البنك المركزي يلعـب دوراً أساسياً في تعزيز الحوكمة الجيدة في البنوك ؛ وذلك للأسباب التالية [٢٨] :

- إن تطبيق الحوكمة الجيـدة يقـع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي .
- إن البنوك تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة ؛ لأن طبيعـة عملها تحمل المخاطر.
- إضافة إلى كـون هـذه البنـوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين) ؛ نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر ؛ وبـسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية .

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك إلى ضمان يثبت أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعية .
- أعمال البنوك ينبغي أن تدار بشكل سليم ، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

٣/٣ الحوكمة والسعي للتطبيق (المملكة العربية السعودية أنموذجاً):

وعلى الرغم من وجود مبادئ الحوكمة في العديد من الدول ، وكما أن اللوائح موجودة في المؤسسات المالية الكبرى إلا أنها غير مطبقة بالشكل المناسب، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في بنوك عالمية، مثل (ميرل لنش) و(ليمان برازرز) ، وهو الأمر الذي يتطلب الركون لأخلاقيات العمل والامتثال لمبادئ ومعايير الحوكمة، فلا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية فقط بوضع القواعد الرقابية ، ولكن لابد من العمل على تطبيقها بشكل سليم عن طريق منظمات وهيئات تعنى بذلك الأمر وتسعى لتحقيقه ، وتظهر لنا في الساحة العديد من المنشآت التي تعنى بالحوكمة وتطبيق معاييرها ، سواءً على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي ، كما سبق العرض في أنواع الحوكمة وتقسيماتها .

وإذا أخذنا المملكة العربية السعودية كأنموذج ، فإننا نجد العديد من المؤسسات التي تقوم بدور فعال في الحوكمة على المستوى الوطني من خلال أجهزة مستقلة، أو من خلال إدارات ووحدات داخل الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية ، ومن أهم هذه المؤسسات :

١/٣/٣ ديوان المراقبة العامة [٢٩] :

أنشئ ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية 1971 م ، وقد حدد النظام اختصاصات الديوان في الرقابة المالية ورقابة الالتزام بالأنظمة والرقابة على الأداء ، والديوان يتمتع باستقلاليته التامة في ممارسة اختصاصاته الرقابية فهو كيان مستقل مرجعه المباشر الملك (رئيس مجلس الوزراء) .

١/١/٣/٣ اختصاصات الديوان :

يختص الديوان بالرقابة على جميع إيرادات الدولة ، ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها ، ولأجل تحقيق هذا الهدف فسوف يعمل الديوان على تحقيق ما يلي :

- التحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحقاتها من أموال وأعيان وخدمات قد أدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية ، وإن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً

لأحكام الميزانية السنوية ، وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والحسابية النافذة.

- التحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها من قبل الجهة المختصة .
- التحقق من أن كل جهة من الجهات المشمولة برقابة الديوان تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص تطبيقاً كاملاً وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح
- متابعة الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية النافذة ؛ للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة، وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك ، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.

وقد ألزمت نصوص النظام الأساسي للديوان الجهات المشمولة برقابته بتوفير كافة السجلات المحاسبية والقوائم المالية وغيرها من المستندات والمعلومات التي تمكّن موظفي الديوان من أداء واجباتهم الرقابية بحيادية وموضوعية ، ومن جهة أخرى شدد نظام الديوان على استقلالية العاملين فيه ، وضمان حياديتهم وبعدهم عن أي مؤثرات خارجية قد تمس نزاهتهم .

٢/١/٣/٣ الجهات المشمولة برقابة الديوان :

- جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها .
- البلديات والمجمعات القروية .
- المؤسسات العامة والإدارات الأخرى ذات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءً من مال الدولة .
- كل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة في رأسمالها أو تضمن لها الدولة حداً أدنى من الأرباح.
- كل هيئة يكلف الديوان بمراقبة حساباتها بأمر من خادم الحرمين الشريفين أو بقرار من مجلس الوزراء.

بالإضافة إلى ذلك فقد نص النظام العام للديوان على أنه مكلف بمراجعة حسابات القطاع الحكومي المدني وحسابات القطاعات العسكرية وكذلك مراجعة حسابات المؤسسات والشركات ، كما أن الديوان مكلف بالرقابة على الأداء في

المؤسسات والشركات ، وأيضا الرقابة على أداء الوزارات والمصالح.

٣/١/٣/٣ أنواع الرقابة التي يمارسها الديوان :

يمارس الديوان في نطاق اختصاصه ولتنفيذ مهامه أربعة أنواع من الرقابة ،هي:

- الرقابة المالية .
- رقابة الالتزام (النظامية).
- الرقابة على الأداء.
- الرقابة الشاملة.

٢/٣/٣ هيئة السوق المالية [٣٠] :

بيّن نظام السوق المالية المهام الأساسية للهيئة ، والتي من أهمها:

- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية .
- تنظيم السوق المالية وتطويرها ، والعمل على تنميه وتطوير أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية .
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو تدليس أو غش أو تلاعب أو تداول بناء على معلومات داخلية .
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة التعامل بها .
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية .
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها ، وتعامل الأشخاص المطلعين والمستثمرين ، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور .
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم .

٣/٣/٣ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) :

وقد تضمنت المهام الرئيسة لمؤسسة النقد السعودية العديد من المهام، والتي تتفق مع أهداف ومبادئ الحوكمة ، والتي من أهمها [٣١] :

- القيام بعمل مصرف الحكومة.
- مراقبة المصارف التجارية .
- إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي.

- إصدار العملة الوطنية (وهي الريال السعودي) .
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والإشراف على شركات التأمين.

وكما أن النظام العام للمؤسسة يحتوي على أنظمة خاصة لتحقيق تلك المهام ، فمن أنظمة مؤسسة النقد والتي تسهم في عملية الحوكمة الأنظمة التالية [٣٢] :

- نظام مراقبة البنوك .
- نظام مكافحة التزوير .
- نظام مكافحة غسل الأموال .
- نظام النقد .
- قواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك .
- اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال .

٤/٣ الحوكمة والخروج من الأزمة المالية:

تشير التقارير المتعلقة بمراجعة مبادئ حوكمة الشركات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الفجوة في تنفيذ حوكمة الشركات في القطاع المالي أسهمت بشكل يقين وكبير في انتشار الأزمة المالية، وأن حوكمة الشركات أيضا تساعد بشكل كبير في إدارة مخاطر المال [٣٣] .

وقد أكد كثير من الاقتصاديين على أهمية معايير لجنة بازل (٢) لإدارة مخاطر السيولة وكفاءة رأس المال وهو ما تحتاجه جميع الدول في الوقت الحالي، كما أكد على أهمية حوكمة الجهات الرقابية نفسها وليس المؤسسات فقط [٣٤] .

وقد أكد المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة جون د.سوليفان أن الأزمة المالية العالمية أظهرت حقيقةً مفادها أنه ينبغي الاهتمام كثيراً بالتوازن بين الهياكل الأساسية والقواعد التي تعزز الأسواق، وبين حجم المخاطر التي تخلقها، وإن لم يتم فهم هذا التوازن جيداً فإن احتمالات وقوع الأزمات المالية والاقتصادية تتزايد بدرجةٍ كبيرةٍ ، كما أن التركيز فقط على آليات السوق دون توجيه اهتمام كاف لآليات الحوكمة يعني أننا نعالج نصف المشكلة فحسب [٣٥] .

ونشير هنا إلى أنه من بين توصيات اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ــ المنعقدة في أكتوبر ٢٠٠٩م في اجتماعها العشرين بإسطنبول بتركيا بمشاركة ٢٤وزيراً مالياً [٣٦] ــــ التأكيد على أن تفعيل دور صندوق النقد الدولي في دفع النمو الاقتصادي المستدام

والمتوازن يتطلب نقاطاً ثلاثاً رئيسة هي[٣٧] :

أولاً : تطوير نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي ، خاصة زيادة نصيب الدول الناشئة في الحصص التصويتية بنحو ٥% بما يتناسب مع ثقلها الاقتصادي المتنامي.

ثانياً : توسيع الدور الرقابي للصندوق من المفهوم الضيق للرقابة على أسعار الصرف وميزان المدفوعات ليتضمن الرقابة على القطاع المصرفي والأسواق المالية، وهي القطاعات التي تسببت في وقوع الأزمة المالية الأخيرة بسبب غياب الرقابة الفاعلة عليها.

ثالثاً : دعم السياسات المالية والنقدية اللازمة للنمو المستدام والمتوازن ، وقد أشارت اللجنة أعلاه في بيانها أنها أطلقت عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي، كما أشارت إلى أنه مع انحسار الأزمة المالية العالمية وبداية ظهور بوادر الانفراج ، تزداد أهمية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي لتشخيص الاختلالات المالية والاقتصادية في دولة أو مجموعة من الدول والتي قد يكون لها تداعيات على سلامة الاقتصاد العالمي مرة أخرى.

وها هو الرئيس الفرنسي (ساركوزي) يطالب بإصلاح النظام الرأسمالي العالمي ، وذلك بجعل الرأسمالية أكثر أخلاقية ؛ خدمةً للتنمية الاقتصادية وقوى الإنتاج ، وإسقاطاً لمبدأ المضاربة والجشع.

وفي نفس السياق طالب قادة الأعمال وصناع القرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخبراء عالميون في اجتماعهم المنعقد بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث " لحوكمة الشركات " المنظم بالدوحة خلال الفترة ٩ و١٠ نوفمبر ٢٠٠٨م تحت شعار " **حوكمة الشركات والأزمة المالية : هل أصبحت المنطقة لاعبًا عالميًا ؟** " ، طالبوا بضرورة القيام بإصلاح حوكمة الشركات ؛ للتصدي لمخاطر الأزمة المالية الراهنة ، كما شدد المشاركون في المؤتمر على العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات واستقرار النظام المالي وسلامته، وهو الأمر الذي يستوجب تعزيز ممارسات حوكمة الشركات[٣٨] .

المبحث الرابع : الخاتمة والتوصيات .

هناك أهمية كبيرة للعلاقة بين الأزمة المالية العالمية والحوكمة ، حيث كشفت الأزمة حالات كثيرة للفشل في قواعد الحوكمة وتركيبة مجالس الإدارة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة ولم تترجمها إلى إجراءات تنفيذية واضحة، ومدى التلاعب بالقوائم

المالية للشركات ، أو إقحام الشركات في المشاريع التي تحمل نسبة مخاطر عالية ، أو إساءة استغلال المناصب من قبل المدراء التنفيذيين ،وغيرها من الأمور والتي كان من الممكن تلافيها لو وجدت المنظمات الساعية لتحقيق الحوكمة والتي تعمل على متابعة تنفيذها بصورة سليمة.

كما أن وجود حوكمة جيدة كان كفيلاً بتجنب حدوث مشاكل محاسبية مالية، والعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وبالإجمال ؛ فإن هناك علاقة متبادلة بين الحوكمة واستقرار النظام الاقتصادي وسلامته، وكلما اقتربنا من الحوكمة جيدة والتطبيق الجيد لها كلما حصلنا على اقتصاد أكثر استقراراً وكلما كانت الأزمات الاقتصادية ــ إن حدثت ــ أقل حدةً وأخف وطئاً.

ولذا فإن البحث يوصي بالتالي:

- أن يحظى موضوع الإفصاح والحوكمة بالاهتمام المناسب، لأن من أبرز أسباب انهيار كبرى الشركات المالية في العالم يعود إلى عدم تطبيق هذه المبادئ.
- إن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هو المسئولية القانونية الملقاة على عاتق إدارة الشركات التي تُعد القوائم المالية وما تحتويه والإيضاحات المرفقة بها ، والتي تحتوي على معلومات مضللة، ولم تكشف عن الضمانات الكافية للقروض العقارية التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية الراهنة وكذلك المسئولية القانونية والأخلاقية لمراجعي الحسابات والتوصية بضرورة تمسك المراجع بمبادئ ومعايير المراجعة المتعارف عليها .
- المزيد من الدراسات والأبحاث في الحوكمة الإسلامية خاصةً وأن الحوكمة تتوافق إجمالاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، وحيث لم يلق موضوع الحوكمة الاهتمام الكافي من حيث الأبحاث والدراسات وخاصة من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي .
- ينبغي التركيز والاهتمام بالحوكمة في القطاع المالي بمقدار أكبر من اهتمامنا من الحوكمة بالقطاع الحقيقي ، وقد أثبتت الدراسات أن الأزمات المالية أشد وطئاً وأكثر ضرراً من تلك التي تنشئ من القطاع الحقيقي؛ لأن معدلات التطور والنمو في

الأسواق المالية أكبر منهـا فـي الاقتصاد الحقيقي ، الأمـر الـذي يتطلب مزيداً من الرقابة والمتابعة.

- أهمية العمل على تطبيق مبـادئ الحوكمة في المنشآت والمؤسسات الحكومية، وعدم الاقتصار علـى الشركات الخاصة والتي تتـداول أسهمها في البورصات ، وإنشاء المؤسسات الساعية لتحقيـق هـذا الأمر .

هوامش ومراجع البحث :

١- الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) http://ar.wikipedia.org/wiki.

٢- د/محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها .بنك الاستثمار القومي، مصر، يونيو . 2007 مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

٣- د/ نعيم دهمش ،و د/عفاف أبو زر، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك ،مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٧.

٤- د/ محمد حسن يوسف، مرجع سابق.

٥- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الأردن، نشرة إلكترونية شهرية، عدد ٥٣، فبراير 2004 http://www.ascasociety.org

٦- د/ عبد الحافظ الصاوى، الحوكمة(الحكم الرشيد للشركات) مقال متاح على الرابط : http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1176802109256&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout#ixzz0eNDvzNH2

٧- د /أحمد مخلوف ورقة عمل بعنوان الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي في مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م ، جامعة سطيف، الجزائر.

٨- د/عفاف اسحق أبوزر، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان- الأردن، 2006 ،ص٣٤.

٩- د. حمد بن عبدالله آل الشيخ ورقة عمل مقدمة لندوة حوكمة الشركات (هيئة سوق المال) بعنوان حوكمة الشركات المدرجة أسمائها في السوق السعودي ٢٠١٠ .

١٠- د. حمد بن عبدالله آل الشيخ المرجع السابق .

١١- د/أحمد حلمي جمعة ، و د/غالب عوض الرفاعي ،العولمة :تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة،جامعة المنصورة،العدد2 ،مصر، 2003 ،ص 166.

١٢- د. حمد بن عبد الله آل الشيخ المرجع السابق .

١٣- د/ نعيم دهمش ،و د/عفاف أبو زر ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس ،جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ،٢٣/سبتمبر ٢٠٠٣ م، ص ١١.

١٤- د. حمد بن عبد الله آل الشيخ المرجع السابق .

١٥- د/ حميدات جمعة فلاح ، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ٢٠٠٤ ، ص ١٠٧ .

١٦- هيئة السوق المالية السعودية . /http://www.cma.org.sa/cma_ar

١٧- الأستاذ :حمو محمد ، د/بريش عبد القادر البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية بحث مقدم في مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م ، جامعة سطيف ، الجزائر .

١٨- د/ عبد الناصر محمد سيد درويش ، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات ،مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة مصر ،٢٠٠٣ العدد ٢ ، ص٤١٩-٤٧١ .

١٩- د/ مصطفى حسن السعدني ، مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية ٤-٥، ديسمبر ٢٠٠٧ ص١١.

20-Fawzi.s, Assessment of corporate governance in Egypt. *working paper* n° 82, Egypt, the Egyptian center of economic studies, April 2003, p 4.

21-Ibid, p3,4.

22- OECD, Principles of Corporate Governance 2004, page 8

٢٣- د/ بريشة ربيع ، الحوكمة، وما أدراك ما الحوكمة ،فبراير ٢٠١٠م الرياض ،مقال في صحيفة المتوسطة ، متاح على الرابط :
http://www.mutawassetonline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1490:2010-01-14-23-01-42&catid=4:2009-10-08-15-58-27&Itemid=4

٢٤- د/ سامي إبراهيم السويلم ، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الرياض ، يناير ٢٠١٠م ،ص٨.

٢٥- د/ سامي إبراهيم السويلم ، المرجع السابق ، ص١٠.

٢٦- د/ نعيم دهمش ،و د/عفاف أبو زر، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك .مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر المجلد الثاني والعشرون ، ديسمبر 2003، ص27 .

٢٧- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدم ، العدد الرابع ، القاهرة، 2001، ص11 .

٢٨- معراج عبد القادر هواري، أحمد عبد الحفيظ مجدل ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية .مقال متاح على الموقع الالكتروني:
http://jpsdirectory.brinkster.net/forum/forum_poste.asp TID=2045

٢٩- المصدر: العلاقات العامة بديوان المراقبة العامة ١٤٣١هـ
http://www.gab.gov.sa/index.php

٣٠- الإصدار التعريفي لهيئة السوق المالية ، السعودية ،٢٠١٠م ، ويمكن الإطلاع على الرابط :
http://www.cma.org.sa/cma_cms/upload_sec_content/dwfile271/Final.pdf

٣١- النظام العام لمؤسسة النقد العربي السعودي ،النظام العام للمؤسسة ، المهام الرئيسة ،السعودية ٢٠١٠م ، ويمكن الإطلاع على الموقع:

http://www.sama.gov.sa/ABOUTSAMA/Pages/SAMAFunction.aspx

٣٢- مؤسسة النقد العربي السعودي ، المرجع السابق .

٣٣- المرجع السابق، ص 40 .

٣٤- د/.ناصر السعيدي، دور الحوكمة الشركات في الأزمة بالتطبيق على دول مجلس التعاون .ملتقى حول :آثار الأزمة المالية وبعض الحلول المقترحة هيئة الأوراق المالية والسلع، أبو ظبي ٢٠٠٩ متاح على الموقع الإلكتروني http://awareness.sca.ae/news/pages/2009-01-26.aspx

٣٥- مركز المشروعات الدولية الخاصة، إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات .نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، .بعنوان :حوكمة الشركات...قضايا واتجاهات .العدد السادس عشر، 2009 ، ص٤٠.

٣٦- يمثلون دول مجموعة الثمانية، بالإضافة إلى وزراء مالية كل من : السعودية، الإمارات، الجزائر، الغابون، جنوب إفريقيا، البرازيل، الأرجنتين، الهند، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، سويسرا، هولندا، بلجيكا والسويد.

٣٧- د/ يوسف بطرس غالي، تطوير نظام الحوكمة لصندوق النقد الدولي ،بتاريخ ٠٤/١٠/ ٢٠٠٩ ، متاح على الموقع الالكتروني: http://elbashayeronline.com/news-65531.html

٣٨- الأستاذ :حمو محمد، د/ بريش عبد القادر ،البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية ، بحث مقدم في مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م .